

ASSEMBLY DECISION - JOCM - 22/4/2009

الرقم : 50 / 1/13
التاريخ : 2009/4/19

معالي الدكتور بسام الساكت الاكرم
رئيس هيئة الأوراق المالية المحترمين

الموضوع: محضر اجتماعي الهيئة العامة
العادي وغير العادي

تحية واحتراما ،،،

لاحقا لكتابنا رقم (45/1/13) المؤرخ في 2009/4/9 المتعلق باجتماعي الهيئة العامة العادي وغير
العادي لشركة مصانع الاسمنت الأردنية المساهمة العامة المحدودة المنعقد بتاريخ 2009/4/8،
نرفق طيا نسخة عن محضري وقائع الاجتماعين المذكورين أعلاه موقعين حسب الاصول .
شاكرين لكم حسن تعاونكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

المدير العام

سالم صوصو



هيئة الأوراق المالية
الاسمنت الأردنية
المساهمة العامة
الحدود
الرقم التسلسلي
2009
1111
رقم الملف
1111
الهيئة المختصة
1111

الاسم

البورصة

٤١٤٤

م/م



وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 2009/4/8

بناء على دعوة من رئيس مجلس إدارة شركة مصانع الإسمنت الأردنية المساهمة العامة المحدودة وفقاً للمادة (144) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 واستناداً لأحكام المادتين (169 و 171) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 والمادتين (26 و 29) من النظام الداخلي للشركة، تم عقد اجتماع الهيئة العامة العادي لمساهمي شركة مصانع الإسمنت الأردنية في غرفة صناعة عمان في الساعة الثانية عشر من بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق 2007/4/8 لبحث الأمور التي وردت في الدعوة الموجهة للسادة المساهمين لحضور هذا الاجتماع .

ترأس الجلسة معالي السيد عبد الله الخطيب / رئيس مجلس إدارة الشركة، وحضر الاجتماع السيد محمد العمالي مندوب مراقب عام الشركات.

وبعد ان رحب السيد رئيس الجلسة بالسادة الحضور، أعلن السيد مندوب مراقب عام الشركات توفر النصاب القانوني من المساهمين حيث بلغ عدد الحاضرين (34) مساهماً يحملون (44,255,695) سهماً أصالة و (0) سهماً وكالة ما مجموعه (44,255,695) أي ما نسبته (73%) من اسهم ورأس مال الشركة البالغ (60,444,460) سهماً/ ديناراً، كما أعلن اكتمال النصاب القانوني المتعلق بحضور مجلس الإدارة وذلك بحضور خمسة أعضاء لهذه الجلسة وكذلك حضور مدققي حسابات الشركة السادة شركة ارنست اند يونج، كما أضاف بأن الشركة قامت بالإعلان عن الدعوة في وسائل الإعلام وأن الاجتماع قانوني بكل ما يصدر عنه، ثم أعلن السيد رئيس الجلسة افتتاح الجلسة في تمام الساعة الثانية عشر والرابع ظهراً وتعيين السيدة هانية العسلي كاتبة للجلسة والسيد محمد الصرايرة والسيد مهند المعاينة مراقبين .

ثم قام السيد رئيس المجلس بتلاوة الأمور الواردة على جدول الأعمال ليتم النظر فيها من قبل الهيئة وهي كالتالي :

- 1- تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 2008/4/24 .
- 2- سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2008 والخطة المستقبلية والمصادقة عليهما .
- 3- سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن عام 2008 .
- 4- مناقشة حسابات الشركة وميزانيتها عن عام 2008 والمصادقة عليها وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة .
- 5- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتحديد نسبة توزيع الأرباح على السادة المساهمين عن العام 2008 وهنا أشار السيد رئيس المجلس الى ان مجلس الإدارة كان واجتماعه الذي انعقد بتاريخ 2009/3/29 قد قرر رفع توصيته بتوزيع ما نسبته 65% من القيمة الاسمية للسهم الى الهيئة العامة.
- 6- انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2009 وتحديد بدل أتعابهم .
- 7- أية أمور أخرى تقرر الهيئة العامة إدراجها بجدول الأعمال وتدخل في نطاق أعمال الاجتماع العادي للهيئة العامة على أن يقترن إدراجها في جدول الأعمال بموافقة عدد من المساهمين لا يقل عن 10% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

- أولاً- قررت الهيئة العامة بالاجتماع حصر تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 2008/4/24 بالقرارات الواردة به فقط وتمت التلاوة.
- ثانياً- تم اقتراح دمج مناقشة البنود الثاني والرابع والخامس من جدول الأعمال ووافقت الهيئة العامة على هذا الاقتراح بالاجماع.
- ثالثاً- تلا السيد وضاح البرقاوي ممثل ارنست اند يونج / مدققو حسابات الشركة تقريرهم عن أمور الشركة وحساباتها وميزانيتها عن عام 2008 وتم إقراره من قبل الهيئة العامة.
- رابعاً- أشار السيد رئيس الجلسة الى انه قد تم توزيع تقرير مجلس الادارة على كافة السادة المساهمين وتم البدء بمناقشة البنود الثاني والرابع والخامس من جدول الأعمال.

تحدث المساهم السيد عبد الفتاح محمود عبده باداء حديثه بتقديم الشكر لمجلس الادارة والمدير العام وجميع العاملين في الشركة لجهودهم في المحافظة على أرباح الشركة وذلك في ظل ما شهده عام 2008 من صعوبات اقتصادية ثم طرح الأسئلة التالية:

لماذا لا يتم رفع رأس مال الشركة أسوة بالشركات الكبرى الأخرى الفاعلة في الأردن ليصبح 120 مليون دينار لما في ذلك من مصلحة للمساهمين وعلى الأخص الصغار منهم؟

لماذا لا يعقد اجتماع الهيئة في مبنى ادارة الشركة في الشميساني بحيث يتم بناء طابق خامس للمبنى يتضمن قاعة اجتماعات لهذا الخصوص وذلك عوضاً عن تغيير مكان الاجتماع في كل سنة؟

لماذا لم تقوم ادارة الشركة بارسال التقرير السنوي للمساهمين بشكل مبكر؟

تحدث المساهم السيد محمد عزمي فؤاد الزربا والذي قام كذلك بتقديم الشكر لمجلس الادارة والمدير العام وجميع العاملين في الشركة ثم أشار الى ان الدعوة الى الاجتماع لم تردده. ثم سأل عن المنافسة المتوقعة واثرها على الشركة. كذلك استفسر عن كل من الاستثمارات (بمبلغ 4,9 مليون دينار) الذي يمثل صافي القيمة الدفترية لمشروع الفحم البترولي الوارد في تقرير السادة مدققي الحسابات وعن اسباب زيادة كلفة المبيعات ومصاريف البيع والتسويق ومصاريف التمويل للعام 2008 مقارنة للعام 2007.

استفسر المساهم السيد عبد الله حسونة عن اسباب عدم قيام المجلس بالتوصية بتوزيع ما نسبته 100% على الأقل نظراً لان الأرباح المدورة تسمح للشركة بتوزيع ما يفوق نسبة التوزيع المقترحة على الهيئة العامة كذلك استفسر عما اذا كانت الشركة قد حصلت على الموافقات اللازمة باقامة منشأة الفحم البترولي في مصنع الفحيص.

تحدث المساهم السيد عبد الكريم البكري مثنياً على ما أثاره المساهم السيد عبد الله حسونة مضيقاً الى ان المساهم الصغير بحاجة الى السيولة في ظل الاوضاع المعيشية الراهنة.

ثم قام السيد رئيس المجلس بالاجابة عن تساؤلات واستفسارات السادة المساهمين فتحدث عن رفع رأس المال موضحاً ان مجلس ادارة الشركة ترى ان رأس مال الشركة الحالي كاف وأنه في حال دعت الحاجة في المستقبل لرفع رأس المال فستكون عندئذ المرجعية هي الهيئة العامة.

فيما يخص نسبة التوزيع أوضح السيد رئيس المجلس ان نسبة توزيع ارباح الشركة خلال السنوات الأخيرة قد فاقت بكثير نظيراتها من الشركات الكبرى الصناعية في المملكة بالإضافة الى المؤسسات البنكية. وأشار الى أن نسبة التوزيع التي أوصى بها المجلس جاءت بعد دراسة كافة اوضاع الشركة والتوقعات فيما يتعلق بالسوق المحلي مضيفا الى انه كان قد تم تخصيص جلستي مجلس ادارة لبحث هذا الموضوع.

فيما يخص عدم وصول الدعوات لبعض السادة المساهمين أوضح السيد رئيس المجلس بان هذه الشكوى متكررة وأن عددا لا بأس به من الشركات تعاني من هذه المشكلة علما بأن دائرة مراقبة الشركات تسعى لايجاد حلول جذرية لهذه المشكلة.

فيما يخص مكان الاجتماع أشار السيد رئيس المجلس الى أن مبنى الادارة في الشميساني مملوك من قبل صندوق توفير موظفي الشركة وأن الشركة سوف تدرس امكانية عقد الاجتماع في ساعات ما بعد الدوام الرسمي تجنبا للآزمات المرورية ومشكلة مواقف السيارات.

فيما يخص المنافسة اشار السيد رئيس المجلس الى ان المنافسة باتت وشيكة بدخول شركتين لانتاج الاسمنت بالإضافة الى محطة لطحن الكلنكر مؤكدا على الجهود التي تقوم بها الشركة من اجل تعزيز قدرتها التنافسية والمحافظة على مكانتها الرائدة في السوق. وأشار الى مبادرات الشركة التي تهدف الى ضمان رضى الزبائن وضمان استمرارية تقديم أحسن وأفضل الخدمات والمنتجات لهم بالإضافة الى سعيها طرح منتجات جديدة في السوق في المستقبل القريب.

كذلك اشار السيد رئيس المجلس الى ان أسباب ارتفاع كلفة المبيعات جاءت نتيجة الى الزيادة المطردة والمتذبذبة في أسعار الطاقة والكهرباء وتحدث عن المعادلة التي تم الاتفاق على تطبيقها مع الحكومة والتي تبين مدخل الانتاج من الطاقة مضيفا الى ان الشركة دأبت في كل مرة على عكس الانخفاض الحاصل في أسعار زيت الوقود على أسعارها ودون تأخير فيما لم ترفع الشركة أسعارها بشكل فوري في كل مرة ارتفعت بها أسعار زيت الوقود.

تحدث السيد رئيس المجلس عن منشأة الفحم البترولي القائمة في مصنع الفحيص مؤكدا ان الشركة كانت قد حصلت على موافقة وزارة البيئة اللازمة للبدء بالانشاء وان الشركة ما زالت تدرس امكانية استخدام هذه المنشأة لطحن مواد أخرى مثل الفحم الحجري والصخر الزيتي مؤكدا ان مصلحة الشركة بالسعي الى استخدام مصادر الطاقة البديلة لزيت الوقود تتقاطع مع مصلحة الاقتصاد الوطني مضيفا الى انه قد اصبح من السهل معالجة الآثار البيئية الناتجة عن صناعة الاسمنت نظرا لما وصلت اليه تكنولوجيا هذه الصناعة من تطور وبأعلى المقاييس والمواصفات العالمية، وأشار الى ان الشركة وازبت دائما على التقيد بأعلى المواصفات والمقاييس فيما يخص البعد البيئي. وفي هذا الخصوص تحدث السيد المدير العام سالم صوصو عن دراسة الأثر البيئي التي قامت الشركة بتقديمها للجهات المختصة والمتعلقة باستخدام الفحم الحجري في مصنع الرشادية حيث أنه وفي حال الحصول على الموافقات اللازمة سوف تقوم الشركة بدراسة امكانية وكلفة نقل منشأة الفحم البترولي الى الرشادية.

فيما يخص زيادة مصاريف التمويل للعام 2008 مقارنة بالعام 2007، أشار السيد المدير العام الى ان هذه الزيادة نتجت عن تطبيق المعايير المحاسبية على قروض الاسكان وقروض السيارات التي تمنحها الشركة لموظفيها والتي تتطلب قياس هذه القروض بالكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

ثم تحدث المساهم السيد عبد الكريم البكري باثارة موضوع نسبة التوزيع مجددا مطالبا مجلس الادارة باعادة النظر في نسبة التوزيع.

وهنا أجاب السيد رئيس المجلس مؤكدا مرة أخرى على أن نسبة التوزيع التي أوصى بها المجلس جاءت بعد دراسة كافة أوضاع الشركة والتوقعات فيما يتعلق بالسوق المحلي مضيفاً الى أنه كان قد تم تخصيص جلستي مجلس إدارة لبحث هذا الموضوع وأن التوصية التي أقرها المجلس تمت باجماع كافة أعضاء مجلس الإدارة بمن فيهم ممثلي السادة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بالإضافة الى ممثل القطاع الخاص. كما وأضاف أنه من غير المعقول أن تتحمل الشركة الفوائد لغايات توزيع الأرباح مؤكداً مرة أخرى أن نسبة الـ 65% التي أوصى بها مجلس الإدارة تفوق بكثير ما تقوم الشركات الصناعية الكبرى الأخرى في المملكة للشركة بتوزيعه.

وفي هذا الخصوص أشار السيد المساهم محمود الحياوي الى ضرورة موافقة الهيئة العامة على توصية المجلس بتوزيع ما نسبته 65% لما في ذلك من مصلحة للشركة وضمان لاستمراريتها واستمرارية ربحيتها في ظل المنافسة القادمة.

ثم تحدث السيد مندوب مراقب عام الشركات عن حق أي مساهم الاعتراض وتسجيل اعتراضه في محضر الهيئة بالإضافة الى حقه بالطعن في القرارات بموجب المادة 183 من قانون الشركات خلال مدة أقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ اجتماع الهيئة. ثم اقترح السيد مندوب مراقب عام الشركات إغلاق باب النقاش وإقرار البنود الواردة في جدول الأعمال وتم إغلاق باب النقاش.

- تمت المصادقة على كل من البند الثاني - سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2008 والخطة المستقبلية والمصادقة عليهما والبند الرابع - مناقشة حسابات الشركة وميزانيتها عن عام 2008 والمصادقة عليها وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة حيث وافقت الهيئة العامة على هذين البندين بالإجماع.
- وافقت الهيئة العامة على توصية مجلس الإدارة بتخصيص مبلغ (39288899) دينار كأرباح صافية توزع على المساهمين بنسبة (65%) من القيمة الاسمية للسهم.
- هذا وفيما يخص بند مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2009 وتحديد بدل أتعابهم قام السيد المساهم محمد عزمي فؤاد الزربا بترشيح السادة شركة ارنست اند يونج لتدقيق حسابات الشركة للعام 2009 وبما أنه لم يستمر ترشيح أي مدقق خارجي آخر من قبل الهيئة العامة فقد فاز السادة ارنست اند يونج بالترشيح ليكونوا مدققي حسابات الشركة لعام 2009 كما تم تفويض مجلس الإدارة من قبل الهيئة العامة بتحديد أتعابهم .
- وحيث أنه لا توجد أية أمور أخرى فقد شكر كل من السيد رئيس الجلسة والسيد مندوب مراقب عام الشركات السادة الحضور على تعاونهم وأعلن عطوفة السيد محمد العمادي مندوب مراقب عام الشركات اختتام الجلسة في الساعة الواحدة وثلاثون دقيقة.

كاتب الجلسة - مديرية الدائرة القانونية

هنادية وليد العسلي

مندوب مراقب عام الشركات

محمد العمادي

معالي رئيس مجلس الإدارة

عبدالله الخطيب

وقائع اجتماع الهيئة العامة غير العادي المنعقد بتاريخ 2009/4/8

بناء على دعوة من مجلس إدارة شركة مصانع الإسمنت الأردنية المساهمة العامة المحدودة واستناداً لأحكام المادتين (172 و 175) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 والمادة (30) من النظام الداخلي للشركة، تم عقد اجتماع الهيئة العامة غير العادي لمساهمي شركة مصانع الإسمنت الأردنية في غرفة صناعة عمان في الساعة الواحدة والنصف من ظهر يوم الأربعاء الموافق 2008/4/8 لبحث الأمور التي وردت في الدعوة الموجهة للمساهمين لحضور هذا الاجتماع .

ترأس الجلسة معالي السيد عبد الإله الخطيب/ رئيس مجلس إدارة الشركة، وحضر الاجتماع السيد محمد العمالي مندوب مراقب عام الشركات.

وبعد ان رحب السيد رئيس الجلسة بالسادة الحضور، أعلن السيد مندوب مراقب عام الشركات توفر النصاب القانوني من المساهمين حيث بلغ عدد الحاضرين (34) مساهماً يحملون (255,695,44) سهماً أصالة و(0) سهماً وكالة ما مجموعه (44,255,695) أي ما نسبته (73%) من اسهم ورأس مال الشركة البالغ (60.444.460) سهماً/ ديناراً، كما أعلن اكتمال النصاب القانوني المتعلق بحضور مجلس الإدارة وذلك بحضور خمسة أعضاء لهذه الجلسة وكذلك حضور مدققي حسابات الشركة السادة شركة ارنست اند يونج، كما أضاف بأن الشركة قامت بالإعلان عن الدعوة في وسائل الإعلام وأن الاجتماع قانوني بكل ما يصدر عنه، ثم أعلن السيد رئيس الجلسة افتتاح الجلسة في تمام الساعة الواحدة والنصف ظهراً وتعيين السيدة هانية العسلي كاتبة للجلسة والسيد محمد الصرايرة والسيد مهند المعايطه مراقبين.

قام السيد رئيس الجلسة بتلاوة الدعوة الموجهة للسادة المساهمين والتي اشتملت على البند التالي للبت فيه من قبل السادة المساهمين :

إضافة النص التالي الى غايات الشركة الواردة في عقد التأسيس والنظام الداخلي:

"يحق للشركة بأن تقرض و/أو تكفل إلتزامات الشركات الحليفة و/أو التابعة لها بالشكل الذي يراه مجلس الإدارة مناسباً وبما يحقق مصلحة الشركة. كما يحق للشركة أن تكفل القروض المقررة للموظفين بمقتضى الأنظمة المعمول بها في الشركة في الحالات التي يتم فيها منح هذه القروض من المصارف العاملة في المملكة عوضاً عن الشركة".

ثم تمت موافقة الهيئة العامة بالإجماع على إضافة النص أعلاه الى غايات الشركة الواردة في عقد التأسيس والنظام الداخلي.

وحيث انه لم توجد أية أمور أخرى، شكر معالي رئيس الجلسة السادة الحضور على تعاونهم وأعلن السيد محمد العمالي مندوب مراقب عام الشركات اختتام الجلسة في الساعة الواحدة وخمس وأربعون دقيقة .

كذلك شكر السيد رئيس المجلس جميع العاملين على جهودهم وتمنى للجميع والشركة دوام التقدم والازدهار لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأردن تحت ظل سيد البلاد جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم.

كاتبة الجلسة- مديرة الدائرة القانونية

هانية وليد العسلي

معالي رئيس مجلس الإدارة السيد مندوب مراقب عام الشركات

محمد العمالي

عبد الإله الخطيب